

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٧

بربط موارد هيئة القطاع العام للنقل البحري

للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للنقل البحري للصنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٥٢٩٨٦٠٠٠ جنية (فقط وقدره اثنان وخمسون مليوناً وتسعمائة وستة وثمانون ألف جنية) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٥٠٦٨٦٠٠٠ جنية (فقط وقدره خمسون مليوناً وستمائة وستة وثمانون ألف جنية) ، وزعه على البابين التاليين :

(١) الباب الأول - أجور ٦٦٣٠٠٠ جنية .

(ب) الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٥٠٠٢٣٠٠٠ جنية منه مبلغ ٤٦٧٠٠٠٠٠ جنية فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للصنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٣٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره مليونان وثلاثمائة ألف جنية) موزعة على البابين التاليين :

(١) الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية ١٠٠٠٠ جنية .

(ب) الباب الرابع - تحويلات رأسمالية ٢٢٩٠٠٠٠ جنية .

١٥٣٣ - الإيرادات الجارية :

قلبت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٥٠٦٨٦٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسون مليوناً وستة وثمانون ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

١٥٣٤ - الإيرادات الرأسمالية :

قلبت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٣٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليونان وثلاثمائة ألف جنيه) موزعة كما يلي :

الباب الثالث - مخصصات بخلاف الأهلاك بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع - مخصصات بخلاف الأهلاك بمبلغ ٢٢٩٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية في الإيرادات الناتجة عن الحصص في مقابل الإدارة والإشراف في توزيعات أرباح الشركات التابعة بموافقة وزارة المالية بما لا يزيد عن ٥٠٪ من الزيادة المحققة .

(المادة الثالثة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرارات إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وإخطار وزارة المالية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٧

بصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي القعدة سنة ١٤٠٧ (٢٨ يونيو سنة ١٩٨٧)

حسنى مبارك

« التقييمة بالخزينة »

الموازنة الجارية والرأسمانية لهيئة القطاع العام للانتقل البحري

للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

١٩٨٨/٨٧		١٩٨٧/٨٦		١٩٨٨/٨٧		١٩٨٧/٨٦	
الإيرادات		الإيرادات		الإيرادات		الإيرادات	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٤٠٨٣٢٠٠٠٠	٥٠٦٨٦٠٠٠٠	٤٠٨٣٢٠٠٠٠	٥٠٦٨٦٠٠٠٠	٤٠١٨٢٠٠٠٠	٥٠٠٢٣٠٠٠٠	٤٠١٨٢٠٠٠٠	٥٠٠٢٣٠٠٠٠
٤٠٨٣٢٠٠٠٠	٥٠٦٨٦٠٠٠٠	٤٠٨٣٢٠٠٠٠	٥٠٦٨٦٠٠٠٠	٤٠٨٣٢٠٠٠٠	٥٠٦٨٦٠٠٠٠	٤٠٨٣٢٠٠٠٠	٥٠٦٨٦٠٠٠٠
البياب الثاني - الإيرادات الجارية و التحوييلات الجارية جملة الإيرادات الجارية		البياب الثاني - الإيرادات الجارية و التحوييلات الجارية جملة الإيرادات الجارية		البياب الأول - الأجور البياب الثاني - النفقات الجارية و التحوييلات الجارية جملة الاستخدمات الجارية		البياب الثالث - الاستخدمات الاستثمارية البياب الرابع - التحوييلات الرأسمانية	
٣٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٣٠٥٠٠٠٠٠	٢٢٩٠٠٠٠٠
٤٤٠٣٢٠٠٠٠	٥٢٩٨٦٠٠٠٠	٤٤٠٣٢٠٠٠٠	٥٢٩٨٦٠٠٠٠	٤٤٠٣٢٠٠٠٠	٥٢٩٨٦٠٠٠٠	٤٤٠٣٢٠٠٠٠	٥٢٩٨٦٠٠٠٠
إجمالي الإيرادات		إجمالي الإيرادات		إجمالي الإيرادات		إجمالي الإيرادات	